



«بيتك كابيتال» ترنّب أول إصدار صكوك للاتصالات السعودية بـ 1.25 مليار دولار

مجموعة «بيتك» في المراكز الأولى عالمياً وإقليمياً

بترتيب إصدارات الصكوك

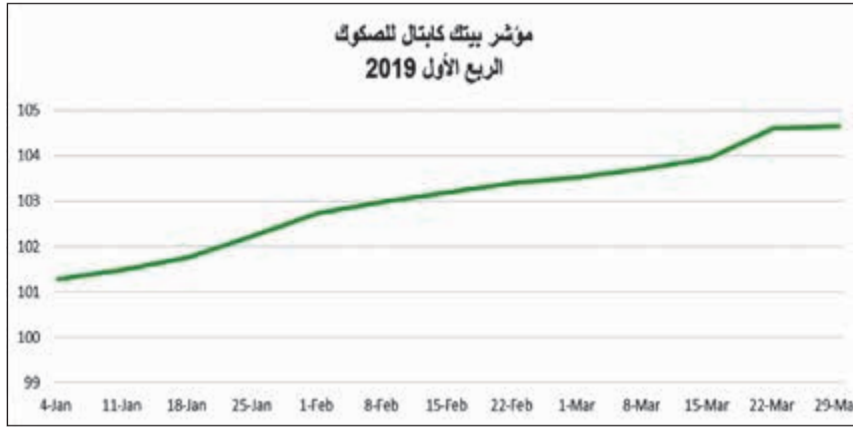


عبدالله الحداد

قال رئيس الخدمات الاستثمارية المصرفية في شركة «بيتك كابيتال» الذراع الاستثمارية لمجموعة بيت التمويل الكويتي «بيتك»، عبدالله الحداد، ان الشركة نجحت خلال الفترة الماضية في تعزيز دورها في مجال الصكوك من خلال ترتيب اصدارات جديدة ودعم السوق ومنظومة منتجاتها، ما أهلها لاحتلال مواقع متقدمة في الترتيب العالمي والإقليمي بين الجهات الأكثر إصداراً وترتيباً للصكوك، بما يؤكد مكانة «بيتك» ودوره وخبرته في هذا المجال.

وأوضح الحداد في تصريح صحفي ان شركة «بيتك كابيتال» انتهت مؤخراً من ترتيب الإصدار الأول لشركة الاتصالات السعودية بقيمة 1,25 مليار دولار، وهو إصدار مدته 10 سنوات بعائد يبلغ 3,89٪، ضمن البرنامج الخاص بالشركة البالغ 5 مليارات دولار ويخضع طرح الصكوك لأحكام القاعدة A 144 والنظام Reg S من قانون الأوراق المالية الصادر في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد تم إدراج الإصدار في سوق إيرلندا للأوراق المالية، وبلغ حجم الاكتتاب في الصفقة 3 اضعاف المبلغ المطلوب، وهذا يعكس الثقة في الاقتصاد السعودي وإمكانات الشركة التي تحظى بتصنيف A1 من وكالة التصنيف الائتماني العالمية موديز.

وحول الإصدارات الحكومية، قال الحداد ان «بيتك كابيتال» كانت أحد المنظمين الرئيسيين لإصدار صكوك حكومة تركيا البالغ 2 مليار دولار حيث تجاوز



الشركة تطلق مؤشراً للصكوك الدولية المصدرة بالأسواق العالمية

تتصدر قائمة البنوك المنظمة لإصدارات الصكوك على منصة بولمبيرج العالمية، حيث احتلت المركز الأول بين البنوك على مستوى المنطقة والمركز الثالث على مستوى العالم، مؤكداً ان هذا الترتيب يعبر عن حجم الجهود والتجارات التي تحقّقها الشركة في مجال الصكوك، ومستوى القدرات البشرية العاملة والخبرات المتراكمة في مجال الترتيب والإصدار على مدى عقود، جعلت مجموعة «بيتك» أحد أهم مراجع الصكوك على مستوى العالم.

وكشف الحداد انه استمررا لتعزيز دور مجموعة «بيتك» في سوق الصكوك، أطلقت شركة «بيتك كابيتال» مؤشراً جديداً لمتابعة وقياس أداء الصكوك، كأول مؤسسة مالية اسلامية تبادر لتوفير وسيلة سريعة ومتعددة لتابعة وتحليل سوق الصكوك المصدرة بالدولار الأمريكي في الأسواق العالمية، وجاء ذلك

تأكيداً على ريادة مجموعة «بيتك» في سوق الصكوك وإصداراته وانعكاساً للمكانة التي تحتلها المجموعة بسوق الإصدارات الأولية تحديداً، والأسواق الثانوية كذلك، والثقة الكبيرة في منتج الصكوك كأحد الأدوات المالية الصاعدة في أسواق الدين حول العالم، ويهدف هذا المؤشر إلى إعطاء مقياس أداء أحد أهم المنتجات الإسلامية في الوقت الحاضر.

وأشار إلى ان مبادرة الشركة بإطلاق المؤشر بالتعاون مع شركة «اس اند بي داو جونز للمؤشرات» وإدراجه ضمن منصة بولمبيرج العالمية، يؤكد حرص الشركة على تعزيز منظومة المنتجات المرتبطة بالمؤشرات، والتي تحظى بأهمية كبيرة لدى المستثمرين، خاصة مدراء الصناديق وإدارة الثروات والبنوك والشركات الاستثمارية، نظراً لان وجود مؤشر صكوك معتمد كأداة تحليلية يساهم في ترقية

«الاستثمارات» تعين نائب رئيس تنفيذي لقطاع الاستثمارات المصرفية



سهيل لادها

أعلنت شركة «الاستثمارات الوطنية» تعيين سهيل لادها في منصب نائب رئيس قطاع تنفيذي - قطاع الاستثمارات المصرفية، إذ تسعى الشركة دائماً إلى تعزيز مكانتها الريادية عن طريق تعيين الكفاءات التي من شأنها تهيئة بيئة عمل أكثر احترافية ومهنية تمكّنها وتؤهّلها من مواجهة أي تحديات اقتصادية محتملة والذي يؤثر بدوره إيجاباً على فريق عمل الشركة وعلى العملاء بمختلف شرائحهم محلياً وإقليمياً.

وأعرب الرئيس التنفيذي لشركة «الاستثمارات الوطنية» فهد المخيزيم، عن سعادته لانضمام لادها إلى أسرة الشركة.

وقال المخيزيم: «نرحب بانضمام لادها إلى فريق عمل الشركة ونعتبره إضافة إيجابية للكوادر المتواجدة لدينا نظراً لما يمتلكه من خبرات واسعة في مجال الاستثمارات المصرفية».

وتعليقاً على انضمامه لفريق عمل «الاستثمارات الوطنية»، قال لادها: «يسعدني جدا أن أكون جزءاً من فريق

عمل واحدة من أكبر الشركات الرائدة في مجال الاستثمار، وهذا بمنزلة تحد على مواكبته والعمل بجد من أجل تحقيق أهداف الشركة واستراتيجياتها». جدير بالذكر أن قطاع الاستثمارات المصرفية من القطاعات المهمة بالشركة والتي تهتم باستقطاب فرص استثمارية جيدة والعمل على هيكلة رؤوس الأموال وتأمين التمويل بالإضافة إلى تقديم خدمات استشارية متكاملة متضمنة إعادة الهيكلة المالية التي تهدف إلى تحقيق أعلى العوائد للمساهمين.

وحصل لادها على بكالوريوس ماجستير في الاقتصاد عام 2004 من كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية بالإضافة إلى حصوله على شهادة المحلل المالي المعتمد (CFA)، كما يتمتع بخبرة عملية تفوق 14 عاماً شغل خلالها العديد من المناصب في شركات مرموقة ساهم من خلالها في تحقيق عدة إنجازات ونجاحات في عمليات اندماج واستحواذ وإعادة هيكلة وزيادة رأسمال للعديد من الشركات.

بهدف زيادة الإيرادات.. والتطبيق سيبدأ 15 الجاري

عمان تفرض الضريبة الانتقائية

بنسبة تصل إلى 100%

رويترز: أعلنت سلطنة عمان عن فرض ضريبة جديدة على المشروبات الغازية ومنتجات التبغ بداية من 15 يونيو الجاري، فيما تسعى لتعزيز إيرادات الدولة الخليجية المصدرة للنفط التي تضررت جراء انخفاض أسعار الخام. وستفرض الضريبة الانتقائية بنسبة 100٪ على منتجات التبغ ومشروبات الطاقة والخمور ولحم الخنزير، وبنسبة 50٪ على المشروبات الغازية وفقاً

لبيان من سليمان بن العادي المدير العام للحصر والاتفاقيات الضريبية بالأمانة العامة للضرائب. وقال العادي إن الضريبة الانتقائية هي ضريبة استهلاك وتعتبر من الضرائب غير المباشرة، وبالتالي فإن عبئها النهائي يقع على المستهلكين، ولكن يتم تحصيلها مسبقاً في إحدى مراحل سلسلة التوريد أي من خلال قطاعات الأعمال. وسارت عمان ببطء نحو تنفيذ إصلاحات مالية تهدف إلى الحد من اتساع عجز

الميزانية، بينما اعتمدت بشكل أكبر على التمويل الخارجي، من خلال السندات والقروض، لإعادة ملاء خزائنها. وكانت السلطنة تعتزم في الأساس فرض ضريبة قيمة مضافة بنسبة 5٪ في 2018 لكن أصبح من المقرر أن تبدأ تطبيقها في 2020.

وفي أبريل الماضي، قالت وكالة ستاندرد آند بورز للتصنيفات الائتمانية إن تأجيل التطبيق أكثر إلى جانب توقعات انخفاض أسعار النفط هما مبعث خطر على افتراض بعجز مالي أقل مقارنة مع 2015-2017.

مضيفة أنها تتوقع مكاسب مالية في 2019 بفضل تطبيق الضريبة الانتقائية على التبغ ومشروبات الطاقة. وقالت السلطنة في بداية العام إنها تتوقع أن يبلغ عجز الميزانية 2,8 مليار ريال عماني (7,27 مليارات دولار) هذا العام بما يعادل 9٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

الأسعار انخفضت 10 دولارات خلال أقل من شهر إلى 63 دولاراً

«ميد»: تراجع النفط سيبطئ تنفيذ المشروعات الخليجية



محمود عيسى

قالت مجلة ميد إن أسعار النفط انخفضت بمقدار 10 دولارات للبرميل في أقل من شهر، فبعد أن بلغت 73 دولاراً للبرميل في 15 مايو، انخفض السعر إلى 63 دولاراً بحلول 6 يونيو الجاري، مضيفة أن نمو سوق المشروعات في دول مجلس التعاون الخليجي سيستمر، ولكن وتيرة النمو ستباطوا في ضوء تشديد القيود على المصروفات الحكومية الراسمالية. وعلى مستوى الاقتصاد الكلي قالت مجلة كابيتال أكونوميكس التي تتخذ من لندن مقراً لها، إنه برغم أن انخفاض الأسعار سيستهلك نحو 50 مليار دولار، أو 3٪ من الناتج المحلي الإجمالي من إيرادات الصادرات الخليجية، إلا أنها لا تتوقع أن يكون هذا الانخفاض مصدر قلق كبير للاقتصادات الكبرى بمجلس التعاون الخليجي، في حين قد تتعرض ميزانيات البحرين وعمان إلى ضغوط.

على الإنفاق الحكومي الهادف لتحفيز السوق والاقتصاد منذ منتصف عام 2018، أو على أقل تقدير، دعم السوق في المستقبل.

ورأت المجلة أن فرص التدخل الحكومي في السوق قوية، ففي عام 2018 هبطت قيمة المشاريع التي أريست في دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 22٪ لتصل إلى مستوى منخفض جديد بلغ 97 مليار دولار فقط، وفقاً للبيانات الصادرة عن ميد بروجكس للمشاريع الإقليمية، ويمثل الانخفاض البالغ 27 مليار دولار على أساس سنوي أدنى إجمالي سنوي للمشاريع يتم تسجيله منذ عام 2004.

وقد استجابت الحكومات لهذا التباطؤ خلال العام الماضي عبر ترسيمة سلسلة من المشروعات في دولة الإمارات والمملكة العربية السعودية، حيث حققت السلطات الحكومية و صندوق الاستثمار العام تقدماً مبكراً في موجة جديدة من المشاريع السعودية مثل خط سكة الحديد والمرحلة التالية من قطار الحرمين عالي السرعة، ومشاريع الإسكان، ومشروع البحر الأحمر ونجوم وغيرها.

وختمت المجلة بالقول انه في حين سبقي الضغط السياسي قائماً للمضي قدماً في هذه المشروعات إلا ان القدرة على إجران تقدم في تنفيذها بالسرعة المطلوبة قد تتضاءل الآن.

ديسمبر المقبل بنسبة 98٪. وعلى صعيد تداولات العملات الأجنبية، تعرض مؤشر الدولار لمزيد من الضغوط الجمعة، حيث بلغ عدد الوظائف التي تمكن الاقتصاد الأمريكي من إضافتها 75 ألف وظيفة فقط، أي أقل من متوسط توقعات الاقتصاديين البالغ 185 ألف وظيفة، أما بالنسبة للأجور، انخفض المعدل السنوي من 3,2٪ إلى 3,1٪، في حين ظل معدل البطالة قريباً من أدنى مستوياته منذ 50 عاماً، حيث بلغ 3,6٪. وارتفعت إمكانية إقدام الاحتياطي الفيدرالي على خفض أسعار الفائدة بمعدل ربع نقطة لثلاث أو أربع مرات هذا العام إلى 60٪ بعد صدور تقرير الوظائف، مقابل 49٪ في الجلسة السابقة، وذلك وفقاً بلومبيرغ بشأن العقود الآجلة للصناديق الفيدرالية. وعلى هذا الأساس، كان مؤشر الدولار هو الأسوأ أداء في سوق العملات حيث خسّر حوالي 1,06٪ من قيمته، وافتتح مؤشر الدولار الأسبوع عند مستوى 97,590 وأغلق يوم الجمعة عند مستوى 96,544.

أما من جهة أسواق الأوراق المالية، تجاوز مؤشر داو جونز سلسلة الخسائر التي امتدت على مدار ستة أسابيع، في حين ارتفع مؤشر ستاندرد آند بورز 500 بنسبة 5,30٪ تقريباً مقابل أدنى مستوياته التي سجلها هذا الشهر. والمخ مسؤولو الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي إلى احتمال خفض أسعار الفائدة في المستقبل في حين تشير تيرة الأسواق المالية إلى التآكل من خفض أسعار الفائدة للعائد لليخ الواحد في المستقبل. وبالنظر إلى المقومات الرئيسية للسوق، نلاحظ الارتباط العكسي ما بين أسعار الأسهم وتكاليف الفائدة. وبالتالي، فإن احتمال تراجع أسعار الفائدة في المستقبل قد فتح المجال أمام أسواق الأسهم الأمريكية للانطلاق، وسجل مؤشر داو جونز نمواً بنسبة 4,65٪ على مدار جلسات التداول الخمس الماضية.

ومنذ بداية العام، تراجعت عائدات سندات الخزنة الأمريكية لأجل عامين بحوالي 64 نقطة أساس إلى 1,86٪، في حين تراجعت عائدات السندات لأجل 10 سنوات بواقع 60 نقطة أساس إلى 2,08٪. ولا تقتصر أسباب هذا التراجع الحاد فقط إلى ارتفاع إمكانية خفض أسعار الفائدة، بل تمتد أيضاً لتشمل تزايد الطلب على السندات الأمريكية كملأذ آمن. وتابعت



بأسعار الفائدة واستبدل ذلك بقوله ان البنك المركزي يراقب عن كثب تداعيات الحرب التجارية بالنسبة للأفاق المستقبلية للاقتصاد الأمريكي، وعزمه التحرك بالطريقة المناسبة «وفقاً لما تقتضيه الحاجة». كما يبدو أن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب قد يحصل أخيراً على مبتغاه وسيتم تخفيض أسعار الفائدة كما يطالب.

بأسعار الفائدة واستبدل ذلك بقوله ان البنك المركزي يراقب عن كثب تداعيات الحرب التجارية بالنسبة للأفاق المستقبلية للاقتصاد الأمريكي، وعزمه التحرك بالطريقة المناسبة «وفقاً لما تقتضيه الحاجة». كما يبدو أن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب قد يحصل أخيراً على مبتغاه وسيتم تخفيض أسعار الفائدة كما يطالب.

بأسعار الفائدة واستبدل ذلك بقوله ان البنك المركزي يراقب عن كثب تداعيات الحرب التجارية بالنسبة للأفاق المستقبلية للاقتصاد الأمريكي، وعزمه التحرك بالطريقة المناسبة «وفقاً لما تقتضيه الحاجة». كما يبدو أن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب قد يحصل أخيراً على مبتغاه وسيتم تخفيض أسعار الفائدة كما يطالب.

اليورو لأعلى مستوياته مقابل الدولار

مستوياته خلال شهر ونصف وصولاً إلى 1,1308 بعد اجتماع البنك المركزي الأوروبي، حيث ارتفع اليورو على خلفية توقع الأسواق خطوة تيسيرية أكبر من قبل البنك المركزي الأوروبي واعترافه بضعف النمو الاقتصادي. ويتم تسعير العقود الآجلة حالياً في أسواق النقد وفقاً لإمكانية بنسبة 745 لصالح خفض أسعار الفائدة بواقع 10 نقاط أساس بنهاية العام 2019 مقابل 75 قبل صدور بيان البنك المركزي الأوروبي. بالإضافة إلى ذلك، كان أداء الدولار ضعيفاً بصفة عامة بسبب انخفاض عائدات سندات الخزينة، الأمر الذي مهد الطريق لارتفاع العملة الموحدة. وخلال جلسات التداول الخمس الماضية، ارتفع اليورو بنسبة 1,44٪ مقابل الدولار الأمريكي وكان ثاني أفضل عملات دول مجموعة العشرين في أسواق العملات الأجنبية خلال الأسبوع الماضي.

ذكر التقرير أن مجلس محافظي البنك المركزي الأوروبي أبقى على سياسته النقدية التيسيرية في اجتماعه الأسبوع الماضي كما كان متوقفاً وأجل خطوة رفع أسعار الفائدة. وتعهد المسؤولون بالحفاظ على معدلات الفائدة عند مستوياتها الحالية حتى النصف الأول من 2020 على أقل تقدير، بدلاً من نهاية العام الحالي كما أعلنوا في مارس. أما بالنسبة لخفض أسعار الفائدة، فقد صرح رئيس البنك المركزي الأوروبي بأن المسؤولين قد تطرقوا لاستعداد البنك للعمل في حالة حدوث «وضع طارئ» وأثار العديد من الأعضاء إمكانية خفض أسعار الفائدة أو حتى إعادة شراء الأصول. ويتم تسعير العقود الآجلة حالياً في أسواق النقد وفقاً لإمكانية بنسبة 45٪ لصالح خفض أسعار الفائدة بواقع 10 نقاط أساس بنهاية 2019. وبالنسبة للعملة الموحدة، ارتفع سعر اليورو مقابل الدولار الأمريكي إلى أعلى

قال تقرير لبنك الكويت الوطني إن الدولار الأمريكي الذي يشهد بدءاً من تعرض لضغوط هائلة خلال الأسبوع الماضي. فبعد ارتفاعه إلى أعلى مستوياته في عام وصولاً إلى 98,371 في مايو، تراجع مؤشر الدولار منذ ذلك الحين بحدّة منخفضة إلى مستوى 96,450، حيث تشير العمليات البيعية إلى أول المؤشرات الواضحة لزيادة اتباع الدولار لمسار تراجع في إطار استجابته لتوقعات خفض الاحتياطي الفيدرالي لأسعار الفائدة. وحتى وقت قريب، اتسم الدولار الأمريكي بأداء مرتفع تجاه انخفاض عائدات سندات الخزينة الأمريكية. وعزى التقرير الارتفاع في توقعات خفض أسعار الفائدة إلى التعليقات الحذرة التي أيداه رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي في مدينة سانت لويس جيمس بولارد، وهو أيضاً أحد أعضاء اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة هذا العام، حيث صرح بولارد بأن خفض أسعار الفائدة «قد يكون ضرورياً» بسبب المخاطر الاقتصادية المرتفعة الناجمة عن التوترات التجارية العالمية وبقاء التضخم في مستوى متدن.

بولاورد قلقة تجاه العائدات على السندات لأجل 10 سنوات التي انخفضت إلى أقل من أشهر، بل وتراجعت أيضاً إلى مستويات أدنى من سعر الفائدة على معدل الاحتياطي الفيدرالي ذاتها. ويبدو أن هذا الاتعكاس في منحني العائد أصبح واضحاً بما يكفي لدعم خطوة خفض أسعار الفائدة. تاريخياً، عند انعكاس منحني العائد كان الاحتياطي الفيدرالي يلجأ دائماً لخفض أسعار الفائدة ومتتالية من التخفيضات لأسعار الفائدة. بالإضافة إلى ذلك، تخلى رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي عن إشارته المعتادة إلى أن الاحتياطي الفيدرالي يتحلى «بسياسة الصبر» في التعامل مع أي قرار يتعلق